

Distr.: General
27 June 2007
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البندان ٩٦ و ١٠٣ من القائمة الأولية*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٢-١		أولا - مقدمة
٣	٥-٣		ثانيا - ملاحظات
٤		الردود الواردة من الحكومات	ثالثا -
٤		الاتحاد الروسي	
٥		إيران	
١٠		الجمهورية العربية السورية	
١٢		شيلي	



- ١٣ كندا
- ١٥ كوبا
- ١٧ لبنان
- ١٨ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

أولا - مقدمة

- ١ - في الفقرة ١٠ من قرارها ٥٦/٦١ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦، آخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. كما طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ١١ من القرار نفسه، أن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وهذا القرار مقدم عملاً بذلك الطلب.
- ٢ - وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، تم إرسال مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء توجه اهتمامها إلى الفقرة ١٠ من القرار ٥٦/٦١ وتلتمس آراءها بشأن المسألة. وترد في الفرع الثالث أدناه الردود التي وردت من الاتحاد الروسي، جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية العربية السورية، شيلي، كندا، كوبا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وستصدر الردود التي ترد من دول أعضاء أخرى بوصفها إضافات إلى هذا التقرير.

ثانيا - ملاحظات

- ٣ - لا تزال قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قضية هامة. ومن الجدير بالذكر أن الدول الأطراف التي كررت تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، أثناء انعقاد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في فيينا، في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، قد أكدت من جديد على أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها وأقرت بأن القرار سيظل ملزماً إلى أن تتحقق أهدافه ومقاصده.
- ٤ - وقد واصل الأمين العام إجراء مشاورات مختلفة مع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها لاستكشاف سبل ووسائل أخرى للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويعرب الأمين العام عن القلق لأن بعض التطورات التي طرأت في المنطقة منذ تقريره السابق عن الموضوع الصادر في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (A/61/140)

(الجزء الأول)) ربما يمكن أن تكون قد خلّفت آثاراً أعمق على الجهود الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٥ - ويؤكد الأمين العام على استمرار الحاجة إلى بذل المساعي الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. ويعرب عن أمله بأن تستوفى قريبا الشروط اللازمة لتحديد أفق سياسي في عملية السلام بالشرق الأوسط، ضمن إطار خريطة الطريق التي وضعها كل من المجموعة الرباعية للاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. ويرحب بالدور البناء الذي تضطلع به جامعة الدول العربية. كما يدعو الأمين العام الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها إلى استئناف الحوار من أجل إيجاد ظروف أمنية مستقرة ومن ثم التوصل إلى تسوية نهائية من شأنها أن تيسر عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويكرر الأمين العام استعداد الأمم المتحدة المستمر لتقديم أي مساعدة قد تكون مجدية في هذا الشأن.

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - إننا ننظر إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتباره أداة هامة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وزيادة فعالية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢ - ويعد الاتحاد الروسي في طليعة المؤيدين لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فقد أيدنا القرار المتعلق بالشرق الأوسط، الصادر في عام ١٩٩٥، عن مؤتمر استعراض اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديد فترة العمل بها، والذي أعيد تأكيده في عام ٢٠٠٠، كما نؤيد اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات متوافقة معه.

٣ - وكسابق عهدنا، نرى أن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية يخدم في الأجل الطويل المصالح الوطنية لجميع دول المنطقة. ويعد تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بالاستناد إلى اتفاقية عدم الانتشار، أو بالأحرى تحويلها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومن جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل في المستقبل، من أهم العناصر المؤدية إلى تهينة مناخ إقليمي جديد تماماً، يقوم على أساس الثقة المتبادلة والاستقرار والأمن.

- ٤ - ونحن نفترض أن التطبيق الفعلي لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لن يتسنى إلا بأن تصبح جميع بلدان المنطقة في عداد المشاركين في نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- ٥ - كما أننا على قناعة من أنه يتعين أن يصبح التوسُّع في تطبيق ضمانات الوكالات الدولية للطاقة الذرية في أنحاء جميع بلدان المنطقة وبدون استثناء، هو الخطوة الأولى على طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ومن الضروري أن تنفذ ضمانات الوكالة بشكل كامل، بما في ذلك إنفاذ البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات.
- ٦ - ونحن نعرب عن تأييدنا للحقوق الأصيلة لجميع الأطراف في اتفاقية عدم الانتشار فيما يتعلق بالانتفاع من فوائد الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بدون تمييز وبصورة متكافئة. وهذا هو ما تهدف إليه المبادرة الروسية بشأن إنشاء مراكز دولية لتوفير الخدمات في مجال تخصيب الوقود. ونحن مستعدون للعمل على تدارس جميع المقترحات المقدمة في هذا الشأن وتحقيق اتساقها.

إيران

[الأصل: بالانكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

- ١ - تؤمن جمهورية إيران الإسلامية بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هو بمثابة وسيلة إقليمية لتعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. والأهم من ذلك، فمثل هذه المناطق تؤدي دوراً أساسياً في تجنب التهديد بحرب نووية. وتتوافق الترتيبات من هذا النوع مع أحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح.
- ٢ - ولقد مضت ثلاثة عقود منذ طرحت جمهورية إيران الإسلامية هذه الفكرة لأول مرة في عام ١٩٧٤. وصدرت القرارات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث دأبت الجمعية العامة منذ ١٩٨٠ على اعتمادها دون تصويت، لتدل على أهمية تحقيق هذه الفكرة النبيلة في منطقة الشرق الأوسط الحيوية. وتعدد الفقرات التالية إنجازات جمهورية إيران الإسلامية في مجال التزام بمبادئ وأهداف قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وكانت التدابير المتخذة على ثلاثة مستويات: وطنية وإقليمية ودولية، بما في ذلك خلاصات بشأن التدابير المستقبلية.

التدابير الوطنية

٣ - أظهرت جمهورية إيران الإسلامية، من خلال تخليها عن امتلاك الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إصرارها الحازم على القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل. وهذه الإجراءات تؤكد تأييد جمهورية إيران الإسلامية غير المنقوص لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تحقيقاً لهدف نهائي يتمثل بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

٤ - ولقد صدّقت جمهورية إيران الإسلامية على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٨ ثم وقّعت في عام ١٩٦٩ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصادق برلمانها عليها سنة ١٩٧٠. وقد توجت هذه العملية بالتصديق على اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٧٣ واستكملت في نهاية المطاف بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥ - وبتنفيذ جمهورية إيران الإسلامية التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحديدًا المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة، تكون كل مرافقها النووية مكرسة للأغراض السلمية وخاضعة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل المساهمة في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، انضمت جمهورية إيران الإسلامية كذلك إلى اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية وحظر الأسلحة البيولوجية وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

التدابير الإقليمية

٦ - بينما تدعم جمهورية إيران الإسلامية جميع التدابير المتخذة حتى الآن من أجل تطوير فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إقليمياً: في أمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ وأفريقيا وجنوب شرق آسيا، فإنها ترحب بإنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية وتقع كلياً في النصف الشمالي للكرة الأرضية وفي جوارها المباشر وهي المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية بإمكانها أن مثل تلك التدابير والمحاولات، إذا ما نظرت فيها الدول جدياً وعلى المستوى العالمي، فإنها ستكون خطوة نحو الأمام باتجاه تعزيز السلم والأمن الدوليين للعالم أجمع بالإضافة لتدعيمها جهود نزع السلاح النووي. ومع ذلك، فهناك أدلة كافية تشير إلى أن إنشاء مثل تلك المنطقة يكتسي أهمية خاصة في الشرق الأوسط ولا سيما في الظروف الراهنة.

٧ - وبالرغم من المحاولات العالمية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وخصوصا في الشرق الأوسط، فإن ما يدعو للأسف أنه بعد ٣٠ عاما من صدور قرار الجمعية العامة، الذي اقترحتة جمهورية إيران الإسلامية أصلا، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لم يطرأ أي تقدم على مستوى التنفيذ بسبب السياسة المتعنتة للنظام الإسرائيلي. وبسبب عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار والأهم من ذلك رفض هذا النظام وضع مرافقه النووية غير الخاضعة للضمانات تحت نظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ فإن إقامة مثل هذه المنطقة، كههدف نبيل طال تطلع بلدان المنطقة لتحقيقه، سيبقى بانتظار التنفيذ. وقد أدى التصرف غير المسؤول لذلك النظام في هذا المجال إلى تعريض إقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط في المستقبل القريب لشكوك حقيقية.

٨ - وتفيد الوثيقة الختامية للمؤتمر السادس لاستعراض الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأنه بعد انضمام عدة بلدان مؤخرا إلى تلك المعاهدة، أصبحت جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط، باستثناء النظام الإسرائيلي، دولا أطرافا فيها. وقد طالب المؤتمر السادس لاستعراض المعاهدة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول الشرق الأوسط وغيرها من الدول المعنية، بالإبلاغ من خلال المؤتمر، وكذلك من خلال رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية المقرر عقدها قبل المؤتمر، عن الخطوات المتخذة لتعزيز تحقيق إقامة تلك المنطقة وتحقيق أهداف وغايات القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

٩ - وتتمثل الخطوة التالية باتخاذ تدابير ملموسة من أجل التأكد من انضمام النظام الإسرائيلي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحث ذلك النظام بقوة على الانضمام دون تأخير ودون أي قيد أو شرط إلى المعاهدة مع إخضاع جميع مرافقه المتصلة بالمواد النووية لنظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠ - وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى الأمين العام إبلاغها بنتائج مشاوراته مع بلدان المنطقة بشأن تحقيق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وما زلنا نعتقد بأنه ينبغي للأمين العام أن يوفد مبعوثه الخاص إلى بلدان المنطقة من أجل إجراء المشاورات المطلوبة مع هذه البلدان لتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. حيث إن إسرائيل في الوقت الراهن، هي الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالرغم من الدعوات المتكررة من المجتمع الدولي على نحو ما يتجلى في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته المؤتمر المعني باستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، وما يتصل بذلك من قرارات للجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة

المؤتمر الإسلامي، فإن إسرائيل، لثقتها في الدعم السياسي والعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية، لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا أضعفت مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بل إنها لم تعلن حتى عن نيتها الانضمام إلى المعاهدة فيما تهدد أنشطة إسرائيل النووية السرية بشكل خطير السلم والأمن الإقليميين وتعرض للخطر نظام عدم الانتشار.

١١ - ومن أسف، فإن الجمود الذي فرضه النظام الإسرائيلي على مجلس الأمن على مدى العقود الماضية بشأن التصدي لبرنامجها للسلاح النووي غير المشروع والموثق بشكل جيد قد أعطى هذا النظام الجرأة على الاعتراف صراحة بامتلاكه للأسلحة النووية، وهو ما كشفه رئيس الوزراء الإسرائيلي في مقابلة مع التلفزيون الألماني في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مما يتناقض مع فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي طالما جرى السعي لتحقيقها. وعلاوة على ذلك، فإن تطوير النظام الإسرائيلي بشكل سري للأسلحة النووية وامتلاكه إياها لا ينتهك فحسب المبادئ الأساسية للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بل ويشكل تحدياً سافراً لمطالب وشواغل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مما يعبر عن تجاهل متواصل وعنيد للمجتمع الدولي الذي ما فتئ يهيب بهذا النظام أن يتخلى عن الأسلحة النووية وينضم إلى معاهدة عدم الانتشار.

١٢ - ونظراً للأسباب الواردة أعلاه، فقد كان على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته المنصوص عليها في ميثاقه بشأن التصدي لمثل هذا التهديد الواضح والخطير للسلم والأمن الدوليين ويتخذ بناء على ذلك إجراءات عاجلة ومناسبة. فالنظام الإسرائيلي يشكّل العقبة الوحيدة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط ما دامت الترسانة الهائلة من الأسلحة النووية الإسرائيلية تهدد هذه المنطقة وما يتجاوزها من مناطق.

التدابير الدولية

١٣ - في رد إيجابي على دعوة المؤتمر الاستعراضي السادس الموجهة إلى الدول الأطراف، أعربت جمهورية إيران الإسلامية، عن تأييدها دون تحفظ للمبادرة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولم تدخر جهداً من أجل تحقيق ذلك الهدف البالغ القيمة.

١٤ - وقد جاء القرار الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ٢٠٠٠ لتؤكد من جديد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بأهمية إنشاء مثل هذه المنطقة في منطقة الشرق الأوسط.

١٥ - وكانت إيران هي التي أطلقت سنة ١٩٧٤ فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية باعتبارها تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح وبناء الثقة في منطقة الشرق الأوسط وتلا ذلك اتخاذ قرار الجمعية العامة. ومنذ سنة ١٩٨٠، تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً، بتوافق الآراء، قراراً بشأن هذه المسألة. ويعد تكرار اتخاذ هذا القرار في الجمعية العامة مظهراً من مظاهر التأييد العالمي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها.

١٦ - وبصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تلتزم جمهورية إيران الإسلامية، التزاماً تاماً بتعهداتها الدولية وتؤمن بأن ذلك الصك الدولي هو حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وسيضمن انضمام الجميع إلى هذه المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة على نحو فعال.

١٧ - وقد أكد المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠ من جديد أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط. ونظراً للأحكام الهامة الواردة في ذلك القرار، فإن جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من دول المنطقة تأمل بأن ينفذ القرار على وجه السرعة، ولا سيما من جانب المشاركين في تقديمه، أي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها الأطراف الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٨ - وقد دأبت جمهورية إيران الإسلامية في حواراتها الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح مع الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما مع بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والأعضاء في الاتحاد الأوروبي، علىحثها على المساهمة بصورة فعالة وغير تمييزية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

طريق المستقبل

١٩ - ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه، إلى حين تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، لا ينبغي لأي بلد في هذه المنطقة أن يقوم بتطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو تجربتها أو حيازتها أو السماح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية على أراضيها، أو على أراض واقعة تحت سيطرته، وأنه ينبغي لبلدان المنطقة أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من القرارات والوثائق الدولية التي تتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢٠ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن للمؤتمرات الاستعراضية لها دور هام في تحقيق إقامة مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. ويمكن التوصل إلى مثل هذه المنطقة من خلال إنشاء هيئة خاصة في إطار مؤتمرات الاستعراض تتولى النظر في مقترحات توصي بها بشأن الأخذ بطرق ووسائل جديدة في شكل توصيات ملموسة من أجل اتخاذ خطوات عاجلة وعملية تنفيذاً للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر أثناء مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديداتها.

٢١ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً راسخاً بأن وضع خطة عمل وجدول زمني متفق عليهما للتوصل إلى تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، ينبغي أن يحظى بأولوية عليا على جدول أعمال جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولا بد من ممارسة ضغط كاف على إسرائيل لحملها على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تهيئة السبيل لبلوغ الهدف الذي طال السعي إليه وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

٢٢ - وأخيراً، فمن شأن انضمام إسرائيل غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يؤدي، دون شك، إلى التذكير بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٩ آذار/مارس ٢٠٠٧]

١ - لقد أكدت الجمهورية العربية السورية دائماً حرصها الشديد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتعرب عن قلقها العميق إزاء العقبة الكأداء التي تضعها إسرائيل في هذا السبيل لمنع إنشاء هذه المنطقة جراء رفضها التام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. ويستمر حتى الآن رفضها على الرغم من تنبيه المجتمع الدولي المتكرر إلى أن هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت يخلق ضرراً بالغاً بمصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، ويحول عملياً دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهما حسنت نيات الأطراف الأخرى المعنية وتنوعت الأوراق والصيغ المطروحة.

٢ - وترى الجمهورية العربية السورية أن التدابير والترتيبات لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة تتطلب ما يلي:

أولاً: انضمام إسرائيل - وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك منشآت ومخزونا نوويا - إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ووضع جميع منشآها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة كامل مخزونها من الأسلحة النووية، ويشكل ذلك كله مطلباً لا بد منه من أجل إنشاء هذه المنطقة. والانصياع لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١ الذي طالب إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة بوضع منشآها النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً: إن الأمم المتحدة هي الإطار المناسب لمباحثات جدية تتيح المجال لجميع الدول المعنية في الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

٣ - وعلاوة على ذلك فإن الجمهورية العربية السورية لم تأل جهداً في السعي الحثيث لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ولهذا الغرض، فقد كانت آخر مساعيها تقديم مشروع قرار أمام مجلس الأمن يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مبادرة حقيقية وجهدها مخلص لإحلال المنطقة من تلك الأسلحة. إلا أن بعض الدول، التي تقول عكس ما تفعل، وقفت في وجه تلك المبادرة لحماية إسرائيل والاستمرار في تقديم الدعم لها لتطوير ترسانتها النووية التي تهدد أمن واستقرار المنطقة. إن الجمهورية العربية السورية إذ تذكر أن مشروع القرار المذكور أعلاه لا يزال بصيغته الزرقاء على سجلات المجلس، فإنها تدعو مجلس الأمن إلى اعتماده في أسرع وقت ممكن ووضع موضع التنفيذ من قبل جميع دول المنطقة دون استثناء تمهيداً لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وخاصة في ضوء تصريحات رئيس وزراء إسرائيل حول امتلاك بلاده أسلحة نووية بما يشكله ذلك من تهديد للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط وانتهاكا للقرارات والالتزامات الدولية بخصوص منع الانتشار النووي.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - في إطار توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية وزيادة عددها تؤيد شيلي، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونرى أن إنشاء مثل هذه المناطق وسيلة هامة من شأنها أن تعزز إلى حد كبير النظام الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبه باعتبار أنها تسهم في حفظ السلام والأمن على الصعيد الدولي.

٢ - وفي مؤتمر الدول الأطراف والموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، المعقود في مكسيكو سيتي، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ قد أعربت شيلي، عن تأييدها لمبادرة إنشاء آليات واقعية وقابلة للاستمرار ومن شأنها أن تيسر إنشاء هياكل للتنسيق الملائم ومشاركة المعلومات وتبادل الخبرات المماثلة والمفيدة بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة والتي يمكن أن تنشأ في المستقبل ومن بينها المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٣ - وتجدد الإشارة إلى أن معاهدة تلاتيلولكو، وهي المعاهدة التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم كثيف السكان وتضم شيلي دولة طرفا فيها، قد أصبحت نموذجا يحتذى به في إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في أقاليم مختلفة من العالم، كما هو الحال في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)، وفي جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، وفي أفريقيا (معاهدة بيليندا)، وهي معاهدات سوف تضم عند دخولها حيز النفاذ أكثر من نصف بلدان العالم وجميع أقاليم نصف الكرة الجنوبي.

٤ - ويُضاف إلى ما سلف التقدم الكبير المتمثل في قيام كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بالتوقيع في مدينة سيمبالاتينسك بكازاخستان على "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة وسط آسيا".

٥ - وفي مستهل الجلسة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أكدت شيلي من جديد، أثناء النظر في الموضوع المتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، موقفها المؤيد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي يلزم لتحقيقه انضمام بلدان المنطقة كافة إلى معاهدة عدم الانتشار.

كندا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، أيدت كندا القرار ٥٦/٦١ الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت كندا في تقديم القرار المعنون "تحدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" وصوّتت تأييداً للقرار المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية". ودعت كندا الدول الأطراف في المنطقة إلى التقيد والالتزام بشكل كامل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أيدت كندا تأييداً فعالاً إصدار المؤتمرين العامين للوكالة في سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قراراً بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وقد حثت كندا أيضاً الدول الثلاث^(١) في المنطقة التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وناشدت كندا جميع الدول في المنطقة زيادة مساهمتها في الاستقرار الإقليمي والأمني بإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات الخاصة بها، تدليلاً من جانبها على المزيد من الانفتاح والشفافية. وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أيدت كندا القرار المتصل بهذه القضية الصادر في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وشجعت الدول الثلاث في المنطقة الموقعة على المرفق ٢ (إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية ومصر) على تنسيق التصديق على المعاهدة. وفي مؤتمر عام ٢٠٠٥ المعني ببدء نفاذ المعاهدة واللقاء الوزاري الذي عقده في عام ٢٠٠٦ "أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، أيدت كندا اقتراحاً يدعو هؤلاء الموقعين الثلاثة إلى تنسيق تصديقهم على المعاهدة كتدبير من تدابير بناء الثقة.

٢ - وتشاطر كندا المجتمع الدولي شواغله العميقة إزاء نطاق وطبيعة برنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي السابق والحالي. وقد أصدرت كندا، بالإضافة إلى البلدان الأخرى الشريكة في مجموعة الثمانية، بياناً بشأن منع الانتشار في اجتماع مجموعة الثمانية لسنة ٢٠٠٧ الذي عقد في هيلينغدام، يشير إلى أن مجموعة بلدان مجموعة الثمانية، بما فيهم كندا، "لا تزال متحدة في التزامنا بإيجاد حل يكفل تبديد عوامل القلق إزاء الانتشار التي يثيرها برنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي". ومع أن كندا تقر بأن لذلك البلد حقاً في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، فإننا نلاحظ أيضاً أن إيران قد فقدت ثقة مجلس

(١) البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية (وقعت الاتفاقات في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ولكنها لم تدخل حيز النفاذ).

محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن بسبب إخفائها أنشطتها النووية على مدار عقدين من الزمن. وفي ضوء هذا التاريخ، وفضلاً عن عدم تقديم جمهورية إيران الإسلامية أي تبرير معقول لمحاولاتها التوصل إلى دورة الوقود النووي الكاملة، تؤيد كندا تأييداً تاماً قرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ و ١٧٣٧ و ١٧٤٧. فهذه القرارات تبين بوضوح رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل دبلوماسي عن طريق التفاوض يحترم حق جمهورية إيران الإسلامية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ويضمن في الوقت نفسه الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي. وقد حث وزير خارجية كندا جمهورية إيران الإسلامية في بيان أدلى به، في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، على الامتنثال للالتزامات الدولية التي حددها مجلس الأمن، بما فيها التعليق الكامل والقابل للتحقق لجميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة والعمليات المتعلقة بالماء الثقيل. وذكرها بأن قيامها بذلك أمر أساسي لتعليق مجلس الأمن التدابير المتخذة ضدها ولتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة للطرفين. وأشار أيضاً إلى أنه من الأمور الحيوية أن تتعاون جمهورية إيران الإسلامية تعاوناً تاماً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فمن خلال هذا التعاون وحده يمكنها أن تستعيد ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. وفي إطار هذه العملية، ينبغي أن تجدد جمهورية إيران الإسلامية التزامها بكل جميع المسائل والشواغل المتعلقة بالامتنثال التام لالتزاماتها إزاء نظام عدم الانتشار. وتحت كندا جمهورية إيران الإسلامية على التعاون على نحو كامل وشفاف مع الوكالة الدولية للطاقة النووية في تنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار وتوفير التدابير الإضافية التي طُلبت منها وبما يكفل المزيد من الشفافية وإتاحة سبل الوصول لمراقبيها، كما تحثها على استئناف تطبيقها المؤقت للبروتوكول الإضافي إلى أن يحين موعد تصديق جمهورية إيران الإسلامية عليه ويبدأ نفاذه.

٣ - وقد طالبت كندا جميع الدول المتبقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بأن تنضم بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة سابق على تحقيق هذه الغاية النهائية، أهابت كندا أيضاً بتلك الدول نفسها أن تفصل بين دورتي الوقود المدني والعسكري لديها، وأن تُخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه البيانات تتفق مع سياسات وإجراءات الحكومة الكندية، التي تتضمن سجل تصويتها على القرارات، المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، والمتخذة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي تتفق أيضاً مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي يدعو جميع الدول إلى تشجيع الاعتماد العالمي والتنفيذ الكامل للمعاهدات المتعددة الأطراف التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - دأبت كوبا في محافل دولية عدة على تأكيد موقفها المبني على المبادئ فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار بجميع جوانبه، وهو ما يعد عنصراً ذا أولوية قصوى في سياستها الخارجية. وأعربت كوبا كذلك عن انزعاجها إزاء الخطر الذي يتهدد البشرية من جراء استمرار وجود هذه الأسلحة، مشددة على أهمية أن تتوازى الجهود المبذولة من أجل تحقيق عدم الانتشار مع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي العام والكامل.

٢ - ولتحقيق هذه الغاية، تقع على عاتق القوى النووية مسؤولية كبرى تتمثل في الوفاء بالتزامها القاطع بالإزالة الكاملة لما لديها من ترسانات الأسلحة النووية التي تعد للخطر الأفدح على بقاء الجنس البشري.

٣ - وفي هذا السياق، أيدت كوبا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى بلدان أو مناطق العالم وفي إطار الجهود الرامية إلى إحياء عدم الانتشار النووي وبلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. ومن المهم أن تُنشأ هذه المناطق استناداً إلى اتفاقات يجري التفاوض بشأنها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية وبحيث تشمل آليات للتعاون بين الدول الأطراف والموقعة بما يضمن الالتزام الجاد من جانب البلدان بتحقيق هذا الهدف.

٤ - وتعرب كوبا عن تأييدها تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية على النحو الذي أعلنته الأغلبية الساحقة من بلدان المنطقة، ووفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١) وغير ذلك من القرارات التي اتخذتها بتوافق الآراء الجمعية العامة.

٥ - وإضافة إلى كونه إسهاماً هاماً على الطريق نحو بلوغ هدف نزع السلاح النووي، سوف يمثل إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية خطوة بعيدة الأثر في إطار عملية إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط. وينبغي لإسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة طرف ولم تعرب عن نيتها الانضمام إليها، أن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وتضع جميع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وذلك حتى تمتثل على وجه السرعة ودون قيد أو شرط للمطالب العادلة للمجتمع الدولي.

٦ - وتثير تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي التي أدلى بها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ قلقاً بالغاً حيث يقر فيها أن إسرائيل دولة حائزة للأسلحة النووية. ويعد امتلاك إسرائيل لقدرات نووية تهديداً لأمن دول الجوار وللسلام في المنطقة التي هي في الأصل بقعة شديدة الاضطراب.

٧ - وتشارك كوبا مجدداً، حركة بلدان عدم الانحياز، الدعوة إلى فرض الحظر التام والشامل على نقل المعدات النووية والمعلومات والعتاد والمرافق والموارد أو الأجهزة من هذا النوع إلى إسرائيل، وحظر تقديم المساعدة العلمية أو التكنولوجية إليها في المجال النووي. كما تعرب كوبا أيضاً عن بالغ قلقها إزاء استمرار تقديم المساعدة في المجال النووي إلى العلماء الإسرائيليين وإمكانية حصولهم على الخبرات النووية، وهو الأمر الذي قد يتمخض عن عواقب وخيمة وخطيرة تؤثر على أمن المنطقة.

٨ - ولا يخفى على أحد أن إفلات إسرائيل من المحاسبة على أعمالها يرجع إلى حد كبير إلى الحماية التي توفرها لها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن وفي غيره من المحافل الدولية. وقد كبلت الولايات المتحدة أيدي مجلس الأمن باستعمالها حق النقض ٣١ مرة ضد مشاريع قرارات تتعلق بقضية فلسطين، ومن خلال عدد لا يُحصى من التهديدات باللجوء إلى هذه الميزة غير الديمقراطية التي عفا عليها الزمن.

٩ - على أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان وغزوها العراق وتوجيهها التهديدات إلى إيران، وفضلاً عن "الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة أسلحة الدمار الشامل" التي يعتمدها هذا البلد وتتضمن لأول مرة استخدام الأسلحة النووية رداً على هجوم معاد يُشن بالأسلحة التقليدية، كلها أمور لا تعرقل فحسب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بل أنها تعرض للخطر كذلك أي منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية قائمة بالفعل وتعد ضربة موجهة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠ - وفي ضوء الحالة الخطيرة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حالياً، تؤكد كوبا من جديد المسؤولية الدائمة الواقعة على عاتق الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، فيما يتعلق بالسلام والأمن في المنطقة وما يشمله ذلك من إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧]

- ١ - إن لبنان يؤكد على ما يلي:
 - عدم امتلاك لبنان أسلحة دمار شامل وأنه ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.
 - التزامه بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة لجنة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وتعاونيه في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، مع التعبير عن قلقه الشديد جراء عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية، بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديدا لكل دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.
 - دعمه وترحيبه بكل المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتأكيداته على دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.
 - قيامه باستحداث قوانين وأنظمة تسمح بمراقبة التصدير والتراخيص والنقل عبر الحدود لأي نوع من أسلحة الدمار الشامل وتوابعها.
 - عدم تقديمه أي مساعدة من أي نوع إلى أي فريق يسعى إلى اقتناء، صناعة، حيازة، نقل، إعاره أو استعمال أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة.
 - مشاركته الفعالة في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي والذي انعقد في القاهرة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، حيث تم الاتفاق على أهمية إصدار قرار من مجلس جامعة الدول العربية يحدد خطوات التحرك للمرحلة المقبلة مع التأكيد على مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على السلم الدولي والأمن القومي العربي وحجم مخاطر النشاط الفضائي والصاروخي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي، حيث أوصت اللجنة بما يلي:
 - استكمال دراسة مشروع البروتوكول الأول الخاص بالمواد والمرافق النووية (القراءة الثالثة) والتي تم إقرارها من قبل اللجنة الفرعية والانتهاء من القراءة الرابعة بعد تعديل وإضافة وحذف فقرات ومواد جديدة لمشروع البروتوكول.

- وضع ملحق يتضمن ملاحظات وتوصيات بشأن المواد والفقرات التي يتم إحالتها إلى الأنظمة الملحقة بالمعاهدة على أن يتم تحديثها بعد كل اجتماع، وعقد الاجتماع القادم برئاسة جمهورية السودان خلال الفترة الممتدة من ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، لمتابعة توصيات الاجتماع الخامس والعشرين والاطلاع على ملحق "الترتيبات الفرعية الخاص بالبروتوكول الأول ودراسة مشروع البروتوكول الثاني الخاص بالمواد والمرافق الكيميائية وما يستجد من أعمال".

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧]

١ - دأبت المملكة المتحدة على تأييد القرارات المتخذة في اللجنة الأولى للجمعية العامة، والداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتؤيد المملكة المتحدة أيضا قرار اللجنة الأولى المتعلق بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وما زلنا ندعو إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإلى إبرام اتفاق ضمانات كامل النطاق وبروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد كررنا توجيه تلك الدعوات مؤخرا في اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين.

٢ - وتواصل المملكة المتحدة، مع الشركاء الدوليين، التماس السبل لحل الأزمة المتنامية المتعلقة بحالة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. فالدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تتعهد، لدى تصديقها على المعاهدة، بالالتزام بإزاء عدم الانتشار، كما أنها تكتسب حقوقا.

٣ - وفي ضوء ما تقدم، فإننا نستهنج عدم وفاء جمهورية إيران الإسلامية حتى الآن بما عليها من التزامات. بموجب قرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وندعو جمهورية إيران الإسلامية مجددا لاتخاذ الخطوات التي يطلبها منها المجتمع الدولي وقد صارت ملزمة بموجب تلك القرارات. فعدم اتخاذ جمهورية إيران الإسلامية لتلك الخطوات، وامتناعها بشكل متزايد عن التعاون مع الوكالة، يقوضان بقدر أكبر الثقة في أن البرنامج النووي الإيراني ذو طابع سلمي محض والجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤ - وقد اتخذت المملكة المتحدة بالاشتراك مع بلدان أخرى في المنطقة خطوات نحو إرساء الظروف اللازمة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وقد اضطلعنا، جنباً إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين، بأنشطة ضغط واسعة النطاق تؤكد وتحث على كفالة انضمام دول منطقة الشرق الأوسط إلى الاتفاقات الرئيسية لعدم الانتشار. ومنذ انعقاد آخر مؤتمر استعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مارسنا تلك الأنشطة بالنسبة لدول المنطقة بخصوص مسألة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، والبروتوكول الإضافي للوكالة.

٥ - ونحن نقر كذلك بما للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين من أثر على الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. والمملكة المتحدة ملتزمة ببذل جهود لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط قدماً. ونحن نشارك بهمة في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف وبناء الثقة واستئناف المحادثات على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام.